ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

قامت الحكومة بصياغة برنامجها للنهوض بالاقتصاد المصرى وعرضه على مجلس النواب الذى أقر البرنامج ومنح الثقة للحكومة. ويهدف البرنامج الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال إدارة متطورة للاقتصاد المصرى للوصول إلى أداء يتماشى مع إمكاناته وطاقاته الكامنة. وتستمر وزارة المالية من جانبها بتطبيق برنامج إصلاح مالى يستهدف ترشيد وضبط الإنفاق العام وتعظيم الإستفادة من الموارد مع إعادة توجيه الوفورات المحققة من خلال ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو البعد الإجتماعى، وتنفيذ نظام ضريبى أكثر عدالة مع توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل، ورفع كفاءة إدارة الدين العام. والسعى نحو زيادة الإستثمارات فى البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات، وإستكمال المشروعات التنموية الكبرى، ورفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.

وفى سياق آخر، وتفعيلا لمبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية فى كافة مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة التى ينبغى فى الأساس أن تعبر عن طموحات المواطن وتلبى مطالبه، فقد قامت الوزارة بإصدار البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٧/٢٠١٦ للعام الثانى على التوالى؛ والذى يستعرض الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى وأهم الإفتراضات عند إعداد مشروع الموازنة الجديدة والتى تستهدف من خلالها الحكومة تحقيق إنطلاقة إقتصادية تسمح بالإستجابة لتطلعات المواطنين فى تحسن سريع ومستدام لمستوى المعيشة، ومع إلتزام الدولة بالقيام بدورها الأساسى فى توفير الحماية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار فى التنمية البشرية، وتحديث البنية الأساسية، والتأكد من إستقرار وإستدامة النظام المالى والإقتصادى على المدى المتوسط.

وحول أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢٢.١% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٧.٧%، وحصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٩.٢%، وحصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣٠.٩%، وحصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٣.٧%؛ حيث يرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بتحسن النشاط الإقتصادى وبالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. وقد إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ٢٤.٢%، حيث إرتفع دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٢٥.٢%، ومساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٣٦%، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٤.٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية، مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٠١ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧.٥% مسجلاً ١٩٢٣.٦ مليار جنيه فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقابل ١٧.٣% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٥.٧% ليسجل نحو ١٩٦٩.٥ مليار جنيه في نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٤.٨% (محققاً ١٩٣٦.٨ مليار جنيه) فى يناير ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٦٥.٢% على أساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الرابع على التوالى والتى بلغت ٤٥.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٣٦.٣% ليسجل -٢٧.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

- على نحو آخر، انخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٩.٠% خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٩.١% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ومقارنة بـ١١.٥% خلال شهر مارس ٢٠١٥؛ تأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء أثر فترة الأساس وإرتفاع الرقم القياسى لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث ارتفع معدل التضخم السنوى خلال شهر مارس ٢٠١٥ بنحو ٠.٩ نقطة مئوية ليصل إلى ١١.٥% مقارنة بـ١٠.٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥ الأمر الذى أدى إلى الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة).

كما ساهم فى انخفاض معدل التضخم السنوى العام خلال شهر الدراسة انخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** لحضر الجمهورية (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) - ولكنه مازال يحقق معدل مرتفع - مسجلاً نحو ١٢.١%، مقارنة بـ١٢.٥% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٠.١% مقابل ٢.٩% خلال الشهر السابق. الأمر الذى عوض ارتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها مجموعات **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" ، "الرعاية الصحية"، "الثقافة والترفيه"، و"المطاعم والفنادق".**

أما بالنسبة **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل نحو ٩.٥%، مقارنة بـ١٠.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٠.٧٥% و١١.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١١.٢٥%، **وسعرى الإئتمان والخصم** عند مستوى ١١.٢٥%. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٩ ابريل ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١٢٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٨٩.٨% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨.٩ مليار دولار (-٢.٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بحوالي ٠.٨ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليار دولار (-١.٠% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- ***معدل نمو الناتج المحلى:***

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢.٨%، مقارنة

بـ٤.١% خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٦.٦% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٨.٦%خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل معدل نمو يقدربـ١.٥% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بنحو -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٠.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ١.٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢.٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٠.٥% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ١.٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

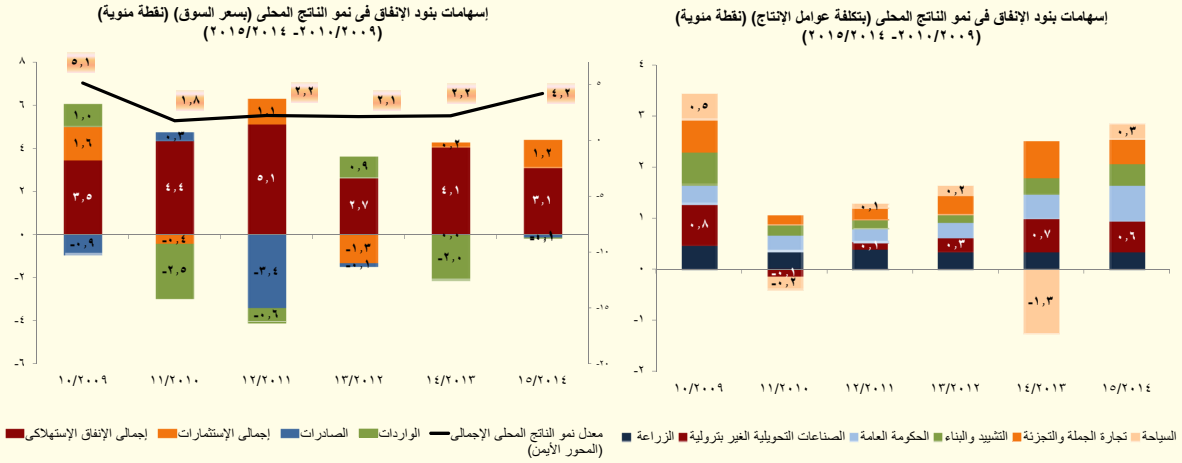

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ٧.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٩.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٣.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٣ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠.٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩.٥% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام الدراسة مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد

ارتفع ليصل إلى ٢٩٧.٥ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧١.٤ نقطة خلال يونيو ٢٠١٤، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٩.٦%.

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٣.١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة. بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٠.٤%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

➢ *تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٦:*

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٢٣ مليار جنيه (٧.٩% من الناتج المحلى)، مقابل ١٨٦ مليار جنيه (٧.٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات فى ضوء إرتفاع جملة الإيرادات بنحو ٢١.٧% مسجلة نحو ٢٥٣.٢ مليار جنيه (أو ما يعادل ٨.٩% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٢٠٨ مليار جنيه (٨.٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢١% لتحقق ٤٦٦.٢ مليار جنيه (١٦.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٨٥.٢ مليار جنيه (١٥.٩% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٥/١٤
٢٢٣ مليار جنيه (٧.٩% من الناتج المحلى)	١٨٦ مليار جنيه (٧.٧% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٢٥٣.٢ مليار جنيه (٨.٩% من الناتج المحلى)	٢٠٨ مليار جنيه (٨.٦% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٤٦٦.٢ مليار جنيه (١٦.٥% من الناتج المحلى)	٣٨٥.٢ مليار جنيه (١٥.٩% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

- **على جانب الإيرادات،**

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٤٥ مليار جنيه (بنسبة ٢١.٧%) خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٦ لتسجل نحو ٢٥٣.٢ مليار جنيه، مقابل نحو ٢٠٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٣٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٢.١%) لتسجل ١٨٢.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٦

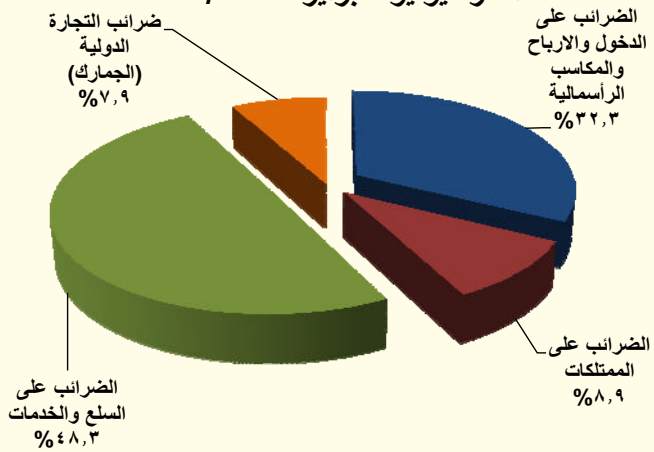

مقابل نحو ١٤٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٠.٦%) لتسجل نحو ٧٠.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٥٨.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١٧.٧% لتحقق ٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٤٩.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزى وقناة السويس وباقى الشركات).

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٩.٢% لتحقق نحو ٨٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧٤.٥ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية والاتصالات الدولية والمحلية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر).

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣٠.٩% لتحقق ١٧.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٣.٧ % لتحقق ١٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم لرفع كفاءة التحصيل).

- وأخيراً، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى لتحقق نحو ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٩.٢%) لتحقق ٨٨.٨ مليار جنيه (٣.١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٨.٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٧.٢% لتحقق ٣٦.٣ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٢٥.٩% لتحقق ٣٠.٣ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٤١% لتسجل نحو ٢٢ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٧.٧% لتحقق نحو ٩.٥ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٥٨% لتحقق نحو ٦.٦ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية وعلى العقود.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٨.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٧%) لتحقق ٥٨ مليار جنيه (٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣١.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢.٦ مليار جنيه) بنسبة ١٨.٧% لتحقق ١٦.٩ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٣.٢ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٨١% لتحقق ٧.٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٠.٩ مليار جنيه) بنسبة ١١.٧% لتحقق ٨.٦ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١.٧ مليار جنيه) بنسبة ١٠.١% لتحقق نحو ١٨ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.٩%) لتحقق ١٧.٦ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩.٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٦.٤% لتحقق نحو ١٤.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٧%) لتحقق نحو ١٤ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١٢.٩% لتحقق نحو ١٣.٤ مليار جنيه؛ مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ ١٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٥%) لتحقق ٤٠.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٢٩.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١١ مليار جنيه (بنسبة ٨٢.٣%) لتحقق نحو ٢٤.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ١.٣ مليار جنيه (بنسبة ٨٥.٥%) لتحقق ٢.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١.٦ مليار جنيه (بنسبة ١٣%) لتحقق نحو ١٣.٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ١٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٢% لتحقق ٩.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٨.٢%) لتسجل ١٢.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

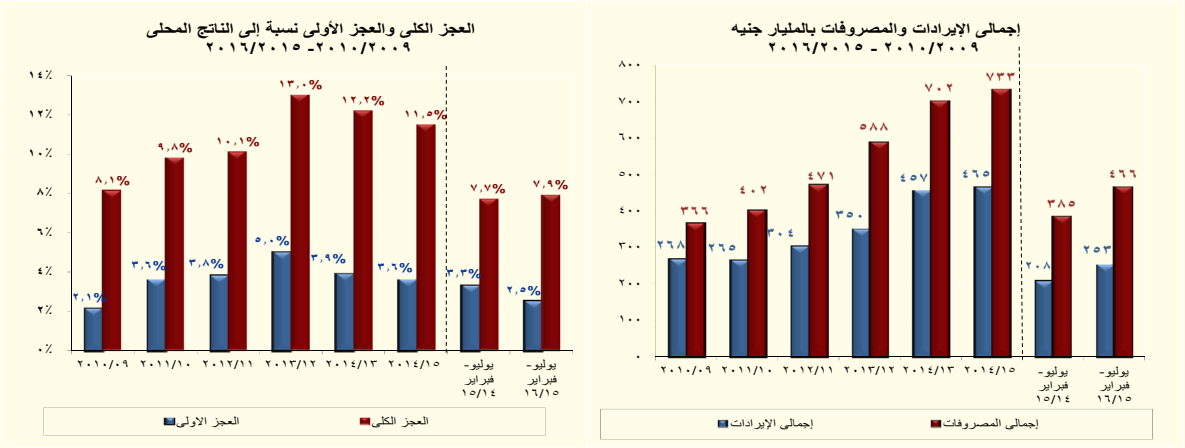

- **أما على جانب المصروفات،**

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٤٦٦.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٦.٥% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٩.٦ مليار جنيه بنسبة ٧.٧% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور) لتبلغ نحو ١٣٤.٩ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١.٤ مليار جنيه (بنسبة ٨.٤%) ليحقق ١٧.٥ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ٤٧.٣ مليار جنيه (بنسبة ٤٤.٧%) لتصل إلى ١٥٣.٢ مليار جنيه (٥.٤% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٨.٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٤.٢%) لتحقق ٩٧ مليار جنيه (٣.٤% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٨.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ٩.٣ مليار جنيه ليحقق ٥٢.٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٣.٤ مليار جنيه خلال فترة المقارنة وذلك في ضوء ما يلى:

✓ إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٣.٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٠.٥%) ليحقق ٢١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

✓ ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٢ مليار جنيه ليحقق ٢٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، في ضوء قيام وزارة المالية بسداد دعم الكهرباء بصورة منتظمة على دفعات شهرية خلال العام المالى الحالى بواقع ٢.٦ مليار جنيه تسدد شهرياً.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٩.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٣%) ليحقق نحو ٣٩.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

✓ زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٦%) ليصل إلى نحو ٣٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١.٣ مليار جنيه (١.١% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٤.٤% ليسجل نحو ٣٠.٨ مليار جنيه.

➢ *تطورات الدين العام:*

بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (اى حوالى ٨٩.٨% من الناتج المحلى).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٣٦٨.٥ مليار جنيه (٨٣.٦% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥.٢مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٧.٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣.٢% من الناتج المحلى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٣.٨ مليار دولار (٦.٦% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

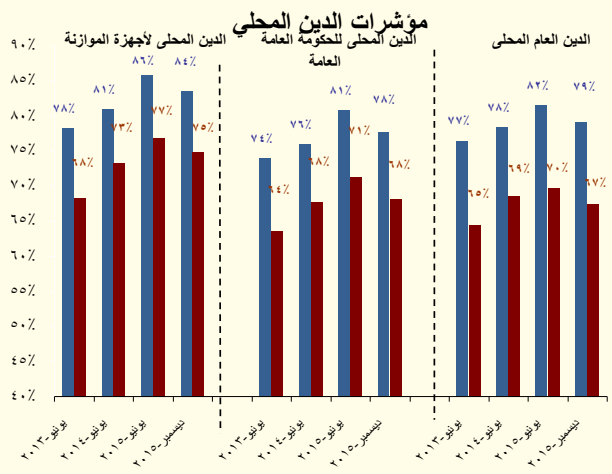

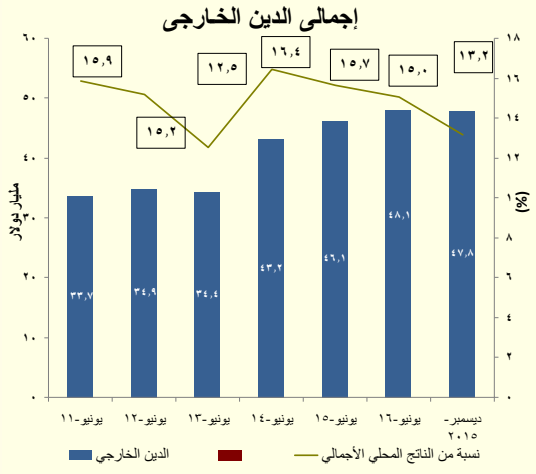

المصدر: وزارة المالية

➢ التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧.٥% مسجلاً ١٩٢٣.٦ مليار جنيه فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقابل ١٧.٣% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول فى ضوء الارتفاع لمعدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٥.٧% ليسجل نحو ١٩٦٩.٥ مليار جنيه في نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٤.٨% (محققاً ١٩٣٦.٨ مليار جنيه) فى يناير ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٦٥.٢% على اساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الرابع على التوالى والتى بلغت ٤٥.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٣٦.٣% ليسجل -٢٧.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٣١% (محققاً ١٥٢٤.٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أقل قدره ٢٩.٥% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلى ٣٤.١% (ليحقق ٧٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣١.٣ % خلال الشهر السابق. تباطىء معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بـ١٤.٥% ليصل إلى ٦٥٩.٨ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٥.٣% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء تباطىء معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لكل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص ليسجلا ٢٢.٥% و١١.٤% على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٣.١% و١٢.٢% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير ٢٠١٦ بنحو ١٦٥.٢%، ليسجل قيمة بالسالب للشهر الرابع على التوالى، قدرها ٤٥.٩ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره ١٣٦.٣% (ليسجل -٢٧.٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى**، حيث انخفض بنحو ١٦٤.٤% ليسجل -٢٢.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٣٨% (-١٣.٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ١٦٦.١%، ليسجل قيمة بالسالب للشهر الرابع على التوالى قدرها ٢٣.٢ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بانخفاض أقل قدره ١٣٤.٨% (مسجلاً -١٤.٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل نحو ١٨.١% (محققاً ١٤٠١.١ مليار جنيه) خلال فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٩% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة المحلية** ليصل إلى ١٩.٣% (محققاً ١١٢٥.٨ مليار جنيه) خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٨.٨% خلال الشهر السابق. مما فاق أثر تباطىء معدل النمو السنوى لكل من **الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** بنحو ٥.٤% (محققاً ٦٧ مليار جنيه) و١٦% (محققاً ٢٠٨.٤ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٦.١% و١٧.٥%، على التوالى، خلال الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد استقر معدل النمو السنوى **لكمية النقود** للشهر الثانى على التوالى ليسجل نحو ١٥.٩% (محققاً ٥٢٢.٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر

الدراسة بـ٩.٧%، مقارنة بـ٩.٤% خلال يناير ٢٠١٦، فى حين تباطىء معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر الدراسة ليسجل ٢٥.٩%، مقارنة بـ٢٦.٦% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بنحو ٢٠.٧% فى نهاية يناير ٢٠١٦ ليسجل ١٩٢٣.٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٢.٧% خلال ديسمبر ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤.١% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٣.٤% فى نهاية يناير ٢٠١٦ مسجلاً ٧٩٧.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٥.٨% خلال ديسمبر ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية يناير ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ٤١.٥%، مقارنة بـ٤١.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، ومقارنه بـ٤٠.٦% خلال شهر يناير ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٠١ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- على نحو آخر، انخفض **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٩.٠% خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٩.١% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، ومقارنة بـ١١.٥% خلال شهر مارس ٢٠١٥؛ تأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء أثر فترة الأساس وإرتفاع الرقم القياسى لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث ارتفع معدل التضخم السنوى خلال شهر مارس ٢٠١٥ بنحو ٠.٩ نقطة مئوية ليصل إلى ١١.٥% مقارنة بـ١٠.٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥ الأمر الذى أدى إلى الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة)،

كما ساهم فى انخفاض معدل التضخم السنوى العام خلال شهر الدراسة انخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** لحضر الجمهورية (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) - ولكنه مازال يحقق معدل مرتفع - مسجلاً نحو ١٢.١%، مقارنة بـ١٢.٥% خلال الشهر السابق وذلك فى ضوء إنخفاض معدلات تضخم السنوية لعدد من البنود الفرعية ولكنها ما زالت تحقق معدلات مرتفعة وأهمها، "الخضروات" لتحقق ٢٦.٢% مقابل ٣٢.٧% خلال الشهر السابق، "الألبان والجبن والبيض" لتحقق ٤.٣% مقابل ٦.٣%، و"الزيوت والدهون" لتسجل ٥.٥% مقابل ٦.١% ، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٠.١% مقابل ٢.٩% خلال الشهر السابق (نتيجة لانخفاض أسعار الكهرباء بـ -١٠.٥% خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقابل -٠.٣% فى الشهر السابق ومقابل ٧١% فى شهر مارس ٢٠١٥).

الأمر الذى عوض ارتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها مجموعتى **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتسجل ١٠.٦% مقابل ١٠.٣%، **"الرعاية الصحية"** لتسجل ١٣.٨% مقابل ٩.٣%، **"الثقافة والترفيه"** لتسجل ١١.٥% مقابل ١٠.٩%، **"المطاعم والفنادق"** لتسجل ١٨.٦% مقابل ١٤.٨%.

أما بالنسبة لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد تباطأ ليسجل نحو ٩.٥٪، مقارنة بـ١٠.٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

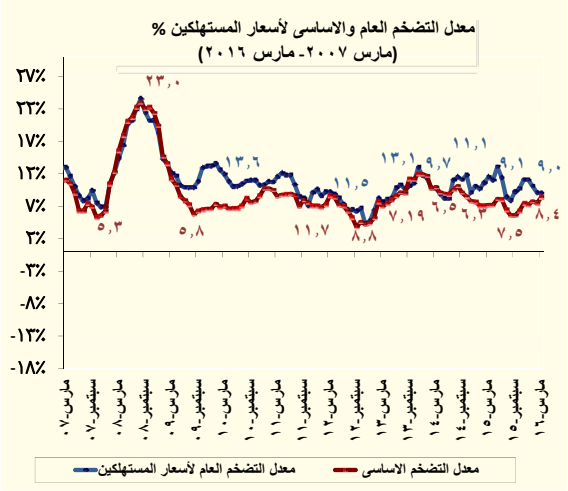

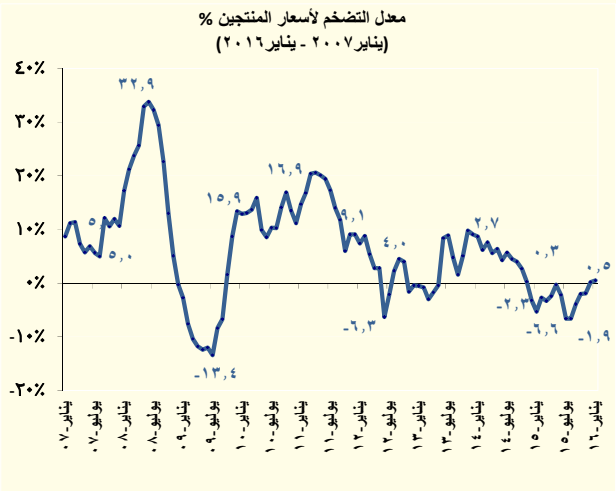

- على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** محققاً نحو ١.٤% خلال شهر مارس ٢٠١٦ مقارنة بـ ١% خلال الشهر السابق.

- بينما ارتفع **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[١] ليسجل نحو ٨.٤% خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ ٧.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٧.٢% المعدل المحقق خلال شهر مارس ٢٠١٥. كما ارتفع معدل التضخم الأساسى الشهرى محققاً نحو ١.٦% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٠.٩% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع أسعار السلع الغذاية لتساهم بنسبة ١.٠٨ في معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار كل من السلع الإستهلاكية والخدمات الأخرى والخدمات المدفوعة لتساهم بنسبة ٠.٥٤ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٠.٧٥% و١١.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١١.٢٥%، **وسعرى الإئتمان والخصم** عند مستوى ١١.٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٩ ابريل ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١٢٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

- فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ١.٤% ليسجل ٤٣١.٣ مليار جنيه خلال شهر أبريل ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤٠٧.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما ارتفع أيضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣.٣% ليحقق ٧٧٧٣.٢ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية مارس ٢٠١٦ والذى بلغ ٧٥٢٥.٠ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بـ١.٩% ليحقق ٣٧٤.٣ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٦٧.٣ نقطة فى نهاية مارس ٢٠١٦.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨.٩ مليار دولار (-٢.٥% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمى مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

  - انخفض عجز **الميزان التجارى** بشكل طفيف ليصل إلى ١٩.٥ مليار دولار (-٥.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز قدره ٢٠.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢.٦% لتحقق ٢٨.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٣٢.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦% لتحقق ٩.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ٢.٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ٥١.٤% و٤٣.٤% خلال الربع الأول والربع الثانى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالى، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة[٢].
  - حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ٢.٢ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤.١ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٥.٥% لتصل إلى ٩.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٢.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤.٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية بـ٢٨.٣% لتصل إلى ٣٨.٣ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٣.٤ مليون ليلة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

٢/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤.٤% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و٢٢% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

- سجل **صافى التحويلات الرسمية** خلال فترة الدراسة نحو ٠.٠٣ مليار دولار، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ٢.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة – والذى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

- شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠.٨ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٣.١ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٦ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٢.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى **الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٧.٨ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٠.٥ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٤.٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليار دولار (-١.٠% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد تراجع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر يناير ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٣٦ مليون سائح، مقابل ٠.٤٤ مليون سائح خلال الشهر السابق. بينما ارتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة لتصل إلى ٢.٦ مليون ليلة، مقابل ٢.٤ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.